

من المقامات الحريرية

الى م سعاد لا تصلين حبلي
ولا تأوين لي مما الاقي

صبرت عليك حتى عيل صبري
وكادت تبلغ الروح التراقي

فان وصلا الذبه فوصل
وان صرما فصرم كالطلاق



حسام كاتي

الملك لله

الواثق بالله محمد اسد الله

مفتي الشافعية بمدرسة حلب

سبط معروف الكرخي

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرة مولانا صاحب الخيرات الحسان

ساحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار الفتح مفتح معاقد

المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حائز مجامع البر الاكمل

الآ وهو اغا دار السعادة الحاج بشير وفقه للخير المزيد والبر الكثير

من هو على كل شيء قدير حرره الفقير اليه سبحانه وتعالى

محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين

عفي عنه

٤٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه ومنه الصادر باختياره شره وخيره والصلوة على محمد الذى تبشر به امره ونهيه وبعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجى لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضه متيسرا اردت ان اكتب ما يناسبهم اوراقا تفيد تنزيل عسره وتتميم تيسره والله خير الميسرين والموفقين

قال ايساغوجى اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدى اذا اراد ان يشرع فى شىء من العلوم منها ايساغوجى وهو لفظ يونانى يراد به الكليات الخمس وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام ومنها يتوقف معرفتها

وانما قدم مطلق الدلالة على الدلالة الثلثة مع ان معرفة الكليات متوقفة على معرفة الدلالة الثلثة لان مطلق الدلالات عام والدلالات الثلثة خاص والعام جزء الخاص ومعرفة الجزء مقدم على معرفة الكل تم

على بيان الدلالات الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هى كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم بشىء آخر الاول هو الدال والثانى هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذى يلزم من العلم به العلم بشىء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذى يلزم من العلم بشىء العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التى تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهى ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخ من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه فى الذهن فان كان الاول فالدلالة الدلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة الدلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة

فان قلت لم قدم الدلالة المطابقة على الدلالة التضمن والالتزام قلت لان المطابقة متبوع والتضمن والالتزام تابعان والمتبوع مقدم على التابع فان قلت لم قدم التضمن على الالتزام قلت لان الدلالة التضمنية اسبق الى الفهم من الدلالة الالتزامية والدلالة السابق مقدم على المسبوق ولاجل هذا قدمها عليها

الدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام
ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك
من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا ومثال
ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا
لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه
ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل
على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه
الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على امر خارج
بل على الخارج اللازم وانما قيد قوله على ما يلازمه
في الذهن لان الملازمة الخارجية لو وجدت شرطا

لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط
بدون تحقق الشرط واللازم بط وكذا الملزوم لان العدم
كالعمى يدل على الملكة اي البصر التزاما لان العمى عدم البصر عما
من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة
في الخارج قال ثم اللفظ اما مفرد واما مؤلف اقول لما فرغ عن
بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ
فقال اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه
اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء
معناه كالانسان فانه لا يراد من جزئه دلالة
على جزء معناه او يراد وذلك كقولك رامي الحجارة فانه
لفظ يراد بجزئه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات
منه الرمي والحجارة يدل على جسم معين فان كان
الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف قوله

لا يراد بالجزئية دلالة صدقه على بعضه اقسام
الاول ان لا يكون له جزء اصلا كو فا علما والثاني
ان يكون له جزء لا بمعنى له كو زيد علما والثالث
ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كو عبد الله علما
والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون
مرادا كو الحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية
الانسانية مع التشخص قال فالمفرد اما كلي اقول
المفرد ينقسم الى الكلي والجزئي لانه اما ان يكون نفس
تصوره اي مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع
الشركة فيه اي من الشركة بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من الاشتراك
بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه
امتنع من صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور

مفهومه عن الشركة بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وانما قيد التصور
لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين افراده وتعددها بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة
لكن عند العقل لم يمنع صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل
اثبات الوحدانية قال والكلي اما ذاتي اقول الكلي ينقسم
الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته
او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر
والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا
بالنسبة الى الفرس لانه مركب من الحيوان الصاهل وان لم يكن
داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر

مثلا فانه بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي

التي هي الانسان كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق
فقط فتعين انه خارج عنه فعلى هذا لا يكون نفس الماهية
ذاتية بل يكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك
التفسير وما خالف فهو عرضي وقد يقال الذاتي ما ليس
بعرضي فح يكون الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب
الى الذات والماهية مرادفة للذات فلا يجوز ان يكون الماهية
ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول
هذه النسبة اي نسبة الماهية ذاتية ليست بلغوية
حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال
فالذاتي اما مقول الخ اقول هذا شروع في بيان
الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل
لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
اي لا بالخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان

والفرس

والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما
كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد من الانسان
والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس
بتمام ماهية كل واحد منهما لكن اذا افردت الانسان
بالسؤال فنقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه
تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولنا
ذاتيا قوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس يشمل الجزئيات
والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان
الجزئي انما يقال على شخص واحد وقوله مختلفين
بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق
وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل

قوله ذاتيا

والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا فهو نوع كالانسان
بالنسبة الى افراده اعني زيدًا او عمرًا او بكرًا او غيرهم لانه
اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر بما هم كان الجواب الانسان
لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط
كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به
فتعين انه اي النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معًا ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زايد كما مر وقوله
مقول جنس متناول للجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس
لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف
الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة

بالعوارض

بالعوارض والمشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة
الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو
بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي المقول في جواب
اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عن شيء يشاركه في الجنس
فهو فصل ولو قال او في الوجود ايضا لكان التعريف
اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين
او امور متساوية اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس
بناء على بطلان تركيب تلك الماهية من امرين متساويين
او امور متساوية ولقائل ان يقول فعلى هذا لكان اللازم
عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني
الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء

في ذاته كان الجواب انه الناطق لان السؤال باى شئ
انما يطلب ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ يصلح للجواب
فالناطق يصلح للجواب لتميز الانسان عن غيره ويرسم
الفصل بانه كلى يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته
فقوله كلى جنس للكليات الخمس وقوله يقال على الشئ فى جواب
اى شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس
يقالان فى جواب ما هو لا فى جواب اى شئ هو والعرض العام
لا يقال فى الجواب اصلا وقوله فى ذاته اى فى جوهره يخرج الخاصة
لانها وان كانت مميزة للشئ لا فى جوهره وذاته بل فى عرضه
قال اما العرضى الخ اقول العرضى اما اللازم او المفارق
لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع عنها
والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة
الى الانسان والثانى هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل

بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اى من العرض اللازم
والمفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة
واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل بالنسبة
الى الانسان لان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية
الانسان مختص بحقيقة واحدة وهى ماهية الانسان والضاحك
بالفعل عرض غير لازم اى مفارق ينفك عن ماهية الانسان ويختص بها
وترسم اى وترسم الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فقوله كلية مستدرك كما مر
غير مرة وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس
شامل الكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام
لكونهما مقولين على ما تحت حقائق وقوله قولا عرضيا
يخرج النوع والفصل لان قولهما على حقيقتهما ذاتى لا عرضى
وان لم يختص كل واحد من العرض اللازم والمفارق بحقيقة واحدة

بل يعم حقايق مختلفة فوق حقيقة واحدة فهو العرض العام
كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات
فالمتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات
وغير مختصة بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهيتها غير مختص بواحدة ويرسم العرض العام
بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا قوله
كلي زايد كما مر وقوله يقال على ما تحت حقايق يخرج النوع
والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة
فقط وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي
وكون هذه التعريفات للكليات الخمس رسوما بناء على
امكان ان يكون لها ماهيات اخر وراء تلك المفهومات
التي ذكرناها ملزومات متساوية لها لكن المناسب ذكر
التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم لان عدم العلم

بانها

فان قلت لم قدم المص القول الشارح على الحجة قلت لان القول الشارح يفيد التصور والحجة التصديق والتصور مقدم على التصديق ولاجل ذلك قدم عليه

بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول
الشارح اقول العلم على قسمين احدهما القول الشارح
والاخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم
فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان كان
تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي
فهو حجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف
اعم من ان يكون حدا او رسما والحد قول دال
على ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء يخرج الرسم
لكن نبه هذا هو تعريف الحد وقيل لم يجز تعريفه
لئلا يلزم التسلسل قلنا لا نسلم لزوم ذلك
لان الحد نفس المحدود كما ان وجود الوجود نفس
الوجود والحد ينقسم الى قسمين التام والناقص

هو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا
قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل
هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
وهو لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن الغير فيه واما كونه
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد
الناقص هو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصل
قريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه
اذا سئل عن الانسان بما هو اجيب بانه جسم
ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فكما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا
ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام
فهو الذي يتركب عن جنس الشيء والخاصة اللازمة له

كالحيوان

كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما
فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف
بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وهو
الرسم واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام
من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص به
واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات
التي تختص جملتها بحقيقة واحدة لان كل واحد منها لا يختص
بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش
على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضاحك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة
بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض
منها في غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة
اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالاثر الذي

وفي قوله لما فرغ عن القول الشارح اشارة الى ان المطالب الاعلى من المقصودات القول الشارح والمقصود الاقصى من التصديقات الحجة والمراد من القضايا بان في تعريف الحجة ما فوق قضية واحدة ليتناول التعريف الحجة التي مركبة من القضيتين وكذا الجمع فيستعمل في التعريفات في هذا الفن مجازا

هو الرسم اما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الاجزاء
الرسم التام حتى يتحقق المباينة بالحد التام كتحقق
بين الرسم التام والحد التام **قال** القضايا الحجة
اقول لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة
وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي في قوله
او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول
هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة
او معقولا مركبا كما في القضية المعقولة وهو
اي القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة
وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
فيه فصل يخرج به عن الاقوال الناقصة والانشائيات
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية

كالترجي والتمني والنداء والقسم

تنقسم

تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية لان
المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية
حملية والا فالقضية شرطية نظرا الى ان المحكوم عليه
وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما تقول
زيد ابوه قائم مثال الحملية كقولنا زيد كاتب والشرطية
اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق
قضية على تقدير اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي
ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية

منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان
اسود او كاتبا **قال** وجزء الاول الخ **اقول** الجزء الاول
اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه اي
وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى
محمولا لانه وضع لان يحمل على شيء والنسبة التي بها يرتبط
المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير
ولا بد في القضية لكونه جزءا اخر منها والجزء الاول من القضية
الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني
منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع
قال والقضية اما موجبة **اقول** يعني القضية تنقسم ثانيا
الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها
ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة
كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال الموضوع

ليس

ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **قال**
وكل واحد منهما الخ **اقول** كل واحد من القضية الموجبة والسالبة
اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة
لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية
مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها
وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا
وان لم يكن موضوعها معينا اي ان لم يكن موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية
افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة
اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة
فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد



فكما انه يحصر البلد كذلك كل ذاك يحصر افراد الموضوع وتقدره
المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى
التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول
فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور
في الموجبة الكلية لفظ كل وفي الكلية السالبة لفظ لا شيء
او لا واحد من الانسان بكاتب كما ذكرنا وان كان الثاني
اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية
جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب
او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور
في القضية الجزئية الموجبة بعض فقط وفي الجزئية السالبة
لفظ ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك
اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا



ولم يكن

وان لم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
تسمى مهملة نحو ان الانسان لفي خسر لاهمال
بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذا كانت القسمة
مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية
الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام
في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبعية ليست
بمعتبرة في العلوم فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار
قال فالمتصلة اما لزومية الخ اقول لما فرغ من بيان
تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت
متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين
احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه ان كان صدق
التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما
تنشا عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية متصلة

اقول المراد من العلية ان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار او يكون المقدم والتالي معلولين لعلة ثالثة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس

لزومية والمراد بالعلاقة ههنا امر بسببه يستلزم المقدم التالي
والمراد بالعلاقة ما يقتضي الاول به الثاني كالعلية
والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار
واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فكانت
الشمس طالعة فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس
واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه
وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة
مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة
بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام
ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل توافق الطرفان على
الصدق ههنا واما الشرطية المنفصلة فيقال انها حكم

حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية
منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه
حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد
واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية
لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي الاخريين
لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا
وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا
هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي
بين الشجر والحجر في الصدق فقط اي لا في الكذب لجواز ان يكون
الشيء لا شجرا ولا حجرا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها
على منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية

اى لا يجتمعان في الصدق

باشتغ بين جزئيها فى الكذب فقط اى لا فى الصدق كالقضية
مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق
فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لا يكون فى البحر وبين ان
يغرق لا بين ان يكون فى البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون
فى البحر ولا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها فى الكذب فقط **قال** وقد يكون
المنفصلات الخ **اقول** المنفصلات المذكورة تتركب
كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد يتركب عن اكثر
من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زايد او ناقص
او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجميع لا يجتمع على عدد واحد
ولا يخلو العدد عن احدها وذلك لان عين احد اجزاء
الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا

زايد ١٢ نصف ٦ ثلث ٤ ربع ٣ سدس ٢
ناقص ٨ نصف ٤ ربع ٢ ثمن ١
مساو ٦ نصف ٣ ثلث ٢ سدس ١

يلزم الخلف لان فى المثال المذكور وهو قولنا العدد
اما زايد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه
غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا
ان يستلزم كونه غير زايد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع
الجمع لكونها منفصلة حقيقة هذا خلف وايضا يلزم ان
يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد
كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا
لكونها منفصلة حقيقة هذا خلف بل الحق ان الحقيقة
تتركب عن حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما يكون
مساويا لذلك العدد او زايدا عليه او ناقصا عنه
والجزء الثانى قولنا او زايد الى اخره منفصلة
والجزء الاول حملية واصله هذا العدد اما ان يكون

مساو بالذات للعدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له
كان زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة
في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فظن انها مركبة
عن ثلثة اجزاء ولكنها في الحقيقة مركبة عن الحملية والمنفصلة
كما عرفت فلا تركب الحقيقة الا من جزئين وكذا مانعة
الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها تتركب عن ثلثة اجزاء
فصاعدا او بيانها طويل لا يليق في هذا المختصر فليطلب
في المطولات قال والتناقض الى آخره اقول من
الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احديهما اي احدى القضيتين صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس
بكاتب فانهما اي القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب

اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف جنس يتناول
الاختلافات الواقعة بين قضيتين ومفردين
ومفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف
الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب
يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والاختلاف
بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل
وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب لكن بحيث لا يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس
بمتحرك لانهما صادقتان معا وقوله لذاته يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف

در تناقض هشت وحدت لازم است وحدت شرط است کلی و جزئی
وحدت موضوع محمول الزمان هم اضافت قوه فعل مکان

١٦

نحو زيد انسان و زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين
ما بين قضيتين انما يقتضي ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة لان قول زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس
بانسان اولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق
فيكون ذلك لو اسطة لا لذاته **قال** ولا يتحقق ذلك الا
اقول القضيتان اللتان بينهما نوع التناقض لا يخلو امّا
ان يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا
مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمان
وحدات الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في
هذا الوحدة لم يتحقق التناقض بجواز صدقهما نحو زيد قائم
وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفت
فيهما لم تتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة
وحدة الزمان اذ لو اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم

ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما
عند اختلافهما فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد
ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة
لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو
و زيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة و
الفعل لانهما لو اختلفتا فيهما بان يكون النسبة
في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا
نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس
بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما
لو اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو
الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله
والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين
القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق

للبصر ای بشرط کونه ابیض الجسم لیس بمفرق
للبصر ای بشرط کونه اسود واذا عرفت هذا
فاعلم ان القضیتین اذا اختلفتا احدیهما موجبة کلیة
ینبغی ان یکون الاخری سالبة جزئیة واذا کانت سالبة
کلیة کانت الاخری موجبة جزئیة فنقیض الموجبة الکلیة انما
هی السالبة الجزئیة کقولنا کل انسان حیوان وبعض
الانسان لیس بحیوان ونقیض السالبة الکلیة
انما هی الموجبة الجزئیة کقولنا لا شیء من الانسان بحیوان
وبعض الانسان حیوان والیه اشار هذا ایضا نفی
فی المحصورات والحق ان التناقض هذا ای قوله
ونقیض الموجبة الکلیة الی آخره لیس فی موضعه وانما
موضعه بعد تحقق المحصورات قال والمحصورات آه
اقول ان کانت القضیتان المتناقضتان محصورتین

لا یتحقق

لا یتحقق التناقض بینهما الا بعد اختلافهما فی الکمیة
ای فی الکلیة والجزئیة بان یکون احدیهما کلیة والاخری
جزئیة وهذا انما یکون بعد اتفاقهما فی الوحدات
المذکورة فلو قید المص بعد قوله الکلیة بقوله ایضا
لکان اولی لیکون اشارة الی اتفاقهما
فی الوحدات المذکورة وانما قال انه لم یتحقق التناقض
فی المحصورتین الا بعد اختلافهما فی الکلیة والجزئیة لان
الکلیتین قد تکذبان کقولنا کل انسان کاتب ولا شیء
من الانسان بکاتب والجزئیتین قد تصدقان کقولنا بعض
الانسان کاتب وبعض الانسان لیس بکاتب
فنقیض الکلیة الجزئیة لا الکلیة وبالعکس ای نقیض الجزئیة
الکلیة لا الجزئیة وان کانت القضیتان مهملتین فحکمهما
حکم المحصورتین لان المهملات من المحصورات فی الحقیقة

من حيث انها في الجزئيات قال والعكس اقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة
عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا
مع بقاء الكيفية اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس
ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان
الاصل صادقا باي وجه كان كان العكس ايضا كذلك
وان كان كاذبا ايضا كان العكس كذلك كما اذا اردنا
ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول
ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان
واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر
قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المصنف
العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني

اوّل

اولا كان اصوب لان ما هو الموضوع لا يكون محمولا
وما هو المحمول لا يكون موضوعا اصلا ولئن سلمنا لكن
لكن يخرج عن تعريف المذكور عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء
السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها
في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة للاصل الا موافقة
في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم
للقضية اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم
صدق الملزوم بدون صدق اللازم فهذا اي صدق
الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء
الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان
قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه
الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصـ
والتكذيب لا يكون الا خطاء ينبغي [illegible]

كما علم الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان كزيد وعمرو وبكر فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال صح صح صح

من الانسان بانسان وهو محال **قال** والموجبة الجزئية

اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية الموجبة تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه يصدق اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم منه لا شيء من الحيوان بانسان فنضمه الى الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا النقيض اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما **قال** والسالبة الكلية يلزم تنعكس سالبة كلية

اقول

١٦

اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان دائما بالضرورة **قال** والسالبة الجزئية **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس جزئية لزوما والا لا تنعكس لما دام يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق

لانه يصدق سلب الاخص وهو الانسان عن بعض الاعم وهو الحيوان

وبعض الحيوان ليس بانسان

سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا
مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق
نقيضه وهو كل انسان حيوان والا يوجد الكل بدون الجزء
وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ح
قال والقياس الى آخره اقول المطلب الاعلى
والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها اي من تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم
متغير وكل متغير حادث فانه قياس لانه قول مركب

اي كان هذا القول

من قولين

من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو العالم
حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا
والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول القياس
المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال ما فوق
الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم
لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس نقيضه وقوله
متى سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون
مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس
الذي مقدماته صادقة والقياس الذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين
القولين وان كانا كاذبين في نفسهما بحيث لو سلما
لزم عنهما لذاتهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها

يكون

يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلمت
مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف
في مدلولهما فيهما وقوله لذاتهما يحترز عن القياس الذي
يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما تركب من قولين
يكون متعلق محمول احدهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب
وب مساو لج فانه يلزم من القولين ان ا مساو لج
لا لذاتها بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي
ان كل مساوي المساوي مساو وكذلك كل المساوي وانما
قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور
لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذوا القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا
في تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني اه

اقول

اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس
بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ~~فالارض مضيئة~~
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين
النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود او نقول لكن
النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه
مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا

لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد من كون عين
النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل
هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب
الذي في النتيجة قال المشترك المكرر بين مقدمتي
القياس الحملي اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي
القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا
او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص قليل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب
يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر
افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر

اي موضوع المطلوب

فيكونان

فيكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى
والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب
وفي الكلية والجزئية تسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المص هذا او هيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة
من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس
اي ان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
فهو الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ا ج فبعض ب ا
وان كان الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى

والكبرى كوكل ج ب وكل ج ا فينتج بعض ب ا
فهو الشكل الثالث وان كان الحد الاوسط محمولا
فيهما اى الصغرى والكبرى كوكل ج ب ولا شئ
من ا ب فينتج فلا شئ من ج ا فهو الشكل الرابع
فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق
قال والشكل الرابع الى آخره اقول من هذه الاشكال
الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد من الطبع
جدا اى لا يتحصل المطلوب الا بالتعسر وانما
يتحصل بالاشكال الباقية باليسر ومن
هذه الاشكال الباقية ما هو اقرب الى الطبع
هو الشكل الاول والباقية اعنى الثانى والثالث
والرابع ترد عند الاحتياج الى الاول الذى لطبع
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الشكل

الثانى الى الاول لانه اقرب من الباقيين اليه
لمشاركته اياه فى صغراه وهى اشرف المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان
الشكل الثانى انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اى
الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اى اذا كانت احديهما موجبة والاخرى
سالبة والا اى وان لا يكونا اى موجبتين او سالبتين وان
ما كان يتحقق الاختلاف فى النتيجة اما اذا كانت
موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان كان الحق الايجاب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب
واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شئ

من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق
السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس
ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق بحجر
كان الحق الايجاب وهو كل انسان ناطق
بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين
بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية
الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس والحق الايجاب وهو بعض الانسان
حيوان ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان
الحق السلب وهو ليس بعض الانسان
بصاهل هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما
على سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان

حيوان

حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
وهو بعض الانسان جسم واذا قلنا بعض
الجسم ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المص
هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل
معيار العلوم الخ اقول لما كان الشكل الاول اصلا في
الاشكال والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا
ما جعل معيار العلوم الا ذلك وذكره المص
ههنا مع ضروبه الاربعة دون غيره ليجعل دستورا
اي قانونا للنتائج المطلوبة وتوطية لتفهم الباقية
وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان يكون
ستة عشر فقد سقط منها اثنا عشر كما بين في
المطولات وبقي اربعة اضرب الضرب الاول
هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة

يعني اذا اراد ان يفهم النتيجة من الباقية يرده الى الاول

قال لان القسمة العقلية تقتضي ان تكون ستة عشر ضربا
اقول انه حاصل من ضرب الصور الاربع في الاربع
فان الاربع هي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية
والسالبة الكلية والسالبة الجزئية فيحصل من ضرب
الاربعة في الاربعة ستة عشر ضربا

كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج
كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون من الكليتين والكبرى
سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث
ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة
موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
محدث ينتج بعض الجسم محدث والضرب الرابع
ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى
والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا عرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
شرط للشكل الاول والا لاختلفت النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان

والحق

والحق الايجاب واذا ابدلنا الكبرى بقولنا فكل
فرس صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس
والحق السلب واذا ابدلنا بعض الحيوان ضاحك
كان الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني
اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى اقتراني
واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما
من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني اما ان
يتركب من مقدمتين حمليتين كما في قولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين
حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران

عاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين متصلتان
لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
كقولنا العدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج
الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين
العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما
ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية
ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
الكبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين
اللتين اوليهما متصلة والاخرى حملية كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب

من

من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كان الحملية
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما
زوج او فرد وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج
من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى
حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما
ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة
سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى
او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا
فهو حيوان اما ابيض او اسود ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما
ابيض او اسود قال واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع

شرع في بيان القياس الاستثنائي فقال القياس
الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احديهما
شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه
ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه سواء كانت متصلة
او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود فكقولنا لكن النهار ليس بموجود
ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت منفصلة
فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او
فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد
ولو قلت لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا
عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم

ينتج

ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم
فتبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة
ايضا كما رأيت في المثال الاول وان كانت الشرطية
الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة حقيقية
فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا
ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فاستثناء
نقيض احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع
الخلو بينهما كما رأيت في المثال الثاني فعليك بالتامل
في امثلتين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية
وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات
فارجع الى الرسائل المطولات قال
والبرهان الى اقول من الاصطلاحات المنطقية

خبر

وهذا التعريف اى تعريف البرهان مشتمل للعلل الاربع وهى العلة الصورية والفاعلية والمادية والغائية

المذكورة التى يجب استحضارها عند الخوض فى فن من
من العلوم البرهان ورسموه بانه قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر فى الامثلة
واليقين هو اعتقاد الشئ بانه لا يمكن ان يكون
الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال قوله لا يمكن
ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقوله
مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب وقوله غير ممكن الزوال
يخرج اعتقاد المقلد واما اليقينيات فاقسام منها
اوليات وهى ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومنها مشاهدات وهى ما يحكم العقل فيه بالحس سواء
كان من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا

ومنها

ومنها مجربات وهى ما يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه
الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب
السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما حصل
بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهى
ما لا يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته
النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا
ومنها متواترات وهى ما يحكم العقل بجزم الحكم فيه
بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل توافقهم
على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها
معها وهى ما يحكم العقل فيه بواسطة وسط لا يغيب
عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة

الاربعة زوج لانه ينقسم الى متساويين

زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال
لانه كذا وكذا **قال** والجدل الخ **اقول** من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف
من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها
في اليقينية والغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو
ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه او من مقدمات مظنونة
كالاولياء والانبياء
والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر
وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها
النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة
انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل

العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها
ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات
وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة
المعنى اما ما كان من جهة الصورة فكقولنا لصورة
وهذا غير جائز لان الموضوع ليس بعضه
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال
ينتج ان تلك الصورة صهال واما ما يكون من جهة
المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان
فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه
القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات
اليقينية وليكن هذا آخر ما كتبنا من الاوراق لايضاح
ما في كتاب ايساغوجي تم بعون الله تعالى وحسن

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد
عبد الضعيف النحيف المحتاج الى رحمة الله
نا يزيد بن لطف غفر الله له ولوالديه
ووقع اتمامه في تاريخ سنة [illegible] وسبعين وتسعمائة

صاحبه ومالكه محمد افندی المدنی

وبه لدو بم پدر عزیزم اکر بونجاب کلمکه مراد ایدرسکز

القضية

حملية

شرطية

منفصلة

مانعة الجمع

سالبة ليس هذا الشیء اما لا حجر او لا شجر

موجبة هذا الشیء اما حجر او شجر

مانعة الخلو

موجبة هذا الشیء حجر او شجر

سالبة ليس هذا الشیء لا حجر او لا شجر

حقيقية

سالبة ليس العدد اما زوج او فرد

موجبة العدد اما زوج او فرد

متصلة

سالبة ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

موجبة ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق